



UN LIBRARY

JUN 28 1990

الأمم المتحدة

UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

A/45/321 ✓
S/21372
25 June 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH AND FRENCH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
البند ٣٢ من القائمة الأولى*
الحالة في كمبوديا

رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ موجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لكمبوديا
لدى الأمم المتحدة

لي الشرف أن أحيل طيه ، لمعلوماتكم ، نص المذكرة المعنونة "مناورات
فييت نام ونظام الحكم الذي نصبته فييت نام في بنوم بنه فيما يتعلق بوقف إطلاق
النار" ، الذي اعتمده مجلس وزراء الحكومة الوطنية لكمبوديا في ١٧ حزيران/يونيه
١٩٩٠ (انظر المرفق) .

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما
وشيقة من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ٣٢ من القائمة الأولى ، ومن وثائق
مجلس الأمن .

(توقيع) براسيث شيون
الممثل الدائم

A/45/50

*

-٢-

المرفق

المذكرة التي اعتمدها مجلس وزراء الحكومة الوطنيةلكمبوديا في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠مناورات فييت نام ونظام الحكم الذي نصبته فييت نامفي بنوم بنه فيما يتعلق بوقف إطلاق النار١ - السوابق التاريخية

في السابقتين التاريخيتين المتمثلتين في اتفاق جنيف لعام ١٩٥٤ بشأن "وقف المنازعات في الهند الصينية" واتفاق باريس لعام ١٩٧٣ بشأن "إنهاء حالة الحرب وإحياء السلم في فييت نام" ، كان وقف إطلاق النار يشكل جزءا من التسويات الشاملة للمشاكل الموجودة في ذلك الحين . وفي الحالتين المذكورتين آنفا ، اتبع وقف إطلاق النار بانسحاب القوات الاجنبية في غضون ٩٠ يوما من تاريخ نفاذ الاتفاق . وللتأكد من تنفيذ جميع الاطراف بوقف إطلاق النار ، أنشئت مراقبة دولية من خلال "اللجنة الدولية للمراقبة والاشراف" . وعقب إطلاق النار انحصر وجود القوات الاجنبية قبل سحبها فسي الشكنات . وتبعاً لذلك ، لم يكن هناك وقف لاطلاق النار دون مراقبة دولية .

وعلاوة على هذا ، انتهكت فييت نام عمدا جميع هذه الاتفاقات . ولهذا السبب ، لا بد حتما ، لدى التوصل الى تسوية سياسية شاملة بشأن كمبوديا ، من تحقيق جملة أمور ، منها أن يكون انسحاب جميع القوات الغييتنامية ووقف إطلاق النار خاضعين للمراقبة والإشراف من قبل آلية مراقبة دولية تابعة للأمم المتحدة وقوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلم .

٢ - الحالة الراهنة في كمبوديا

على العكس من ذلك ، لم يحصل انسحاب فعّال للقوات المسلحة الغييتنامية من كمبوديا كما تزعم بخداع جمهورية فييت نام الاشتراكية .

وفي الوقت الحاضر ، ما زال ما يقارب ١٠٠ ٠٠٠ من الجنود الغييتناميين الذين يرتدون زي جيش نظام حكم بنوم بنه والميليشيا التابعة له ، وكذلك في وحدات نظامية ، يقاتلون ضد الحكومة الوطنية لكمبوديا والمقاومة الوطنية الكمبودية التي يرأسها صاحب السمو الملكي سامديش نورودوم سيهانوك . وقد أكد هذه الحقيقة الجنود

الفيتناميون الذين أسروا في ساحة المعركة ، وتم التثبت منها بصورة وافية بأدلة عديدة ودراسات غير متحيزة . ووفقا لتقرير مؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ أعدته "فرقة العمل المعنية بالإرهاب والحرب غير التقليدية - لجنة بحوث الحزب الجمهوري في مجلس نواب الولايات المتحدة" ، قدر عدد الجنود الفيتناميين الذين يتركزون في كمبوديا حتى منتصف نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، بما يتراوح بين ٢٤ ٣٤٠ و ٧٤٠ ٦٦ جنديا (انظر التذييل) .

ومنذ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، وبغية الوقوف في وجه الهجمات التي تشنها المقاومة الوطنية الكمبودية ، أرسلت فييت نام تعزيزات جديدة متعاقبة لتقديم مساندة عن كذب لنظام الحكم المتهاوي في بنوم بنه ، على نحو ما أشار اليه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اتخذ في ٢٣ ايار/مايو ١٩٩٠ الذي أورد ذكر التقارير المتعاقبة بمدد عودة القوات الاجنبية الى كمبوديا .

وقد ظهرت تقارير على نطاق واسع عن عودة القوات الفيتنامية الى كمبوديا ، لاسيما في مجلة Jane's Defense الاسبوعية التي تصدر من لندن ، وذلك في عددها المؤرخ في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وجريدة النيويورك تايمز The New York Times في عددها المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وجريدة انترناشونال هيرالد تريبيون International Herald Tribune في عددها المؤرخ في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وجريدة الغارديان The Guardian اللندنية في عددها المؤرخ في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وجريدة لوموند Le monde في عددها المؤرخ في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وفي ذلك ذكر لبعض المصادر فقط . وإن وجود القوات الفيتنامية في كمبوديا تشارك في القتال ضد المقاومة الوطنية الكمبودية أمر غير قابل للدحض .

وفي ضوء هذه الظروف ، ليس من العدل فرض وقف لاطلاق النار في كمبوديا ، يحرم فيه الشعب الكمبودي من حقه المقدس في القيام بكفاحه من أجل التحرير الوطني لاسترجاع استقلال كمبوديا واستعادة السلم .

إن الحكومة الوطنية لكمبوديا والمقاومة الوطنية الكمبودية كررت جنبا الى جنب مع جميع البلدان الملتزمة بالسلم والعدل تأكيدا لرغبتها في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبودية على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بشأن الحالة في كمبوديا و "موجز النتائج التي توصل اليها الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة" . وقد نظر هؤلاء الاعضاء الخمسة في هذه المشكلة منذ

اجتماع باريس الذي عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، الذي اتبعتة ثلاثة اجتماعات أخرى ، وفي الاجتماع الرابع الذي عقد في نيويورك في ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٠ . وفي الموجز الاخير للنتائج ، أكد الاعضاء الخمسة من جديد بوضوح أن "التسوية السياسية الشاملة هي وحدها الكفيلة بتحقيق السلم والاستقرار الدائمين في كمبوديا" ، وأن "تسوية سياسية شاملة لابد أن تتضمن أحكاما محددة" (انظر الوثيقة A/45/322-S/21372 ، الفقرة ٢) .

وعلى الرغم من هذا المطلب المشروع الذي يطلبه المجتمع العالمي ، حاولت فييت نام ونظام الحكم الذي نصبته فييت نام في بنوم بنه ، بصورة يائسة أن يفرضوا وقفا لاطلاق النار دون رصد من جانب الامم المتحدة . ومن خلال هذه المناورة ، يهدف هؤلاء إلى اقناع الناس بأن الحرب العدوانية في كمبوديا هي حرب أهلية والى خداع المجتمع العالمي كي يتقبل الوضع الراهن على نحو ما تريد فييت نام . والهدف الثاني هو اعطاء مصداقية لنظرية تقول إن جميع القوات الفيينتنامية قد انسحبت من كمبوديا بالفعل .

إن قبول وقف اطلاق النار في هذه الظروف هو بمثابة التخلي عن الكفاح المقدس للتحرير الوطني الذي نفذ بالفعل على مدى أكثر من ١١ سنة لاسترجاع استقلالنا واستعادة السلم في إطار السلامة الاقليمية لكمبوديا . وهو أيضا بمثابة تمكين المعتدين الفيينتناميين ونظام الحكم الذي نصبته فييت نام في بنوم بنه من الحصول على مائدة المفاوضات ما فشلوا في تحقيقه في ساحة المعركة . إن الحكومة الوطنية لكمبوديا والمقاومة الوطنية الكمبودية ، وكذلك المجتمع العالمي ، لا يمكن أن يسمح بحدوث ذلك الامر . وفي حالة حصول وقف لاطلاق النار دون مراقبة وإشراف فعالين ، ستواصل فييت نام الاحتفاظ بقواتها في كمبوديا والقيام في العلن أو في الخفاء بارسال تعزيزات لادامة احتلالها لكمبوديا .

إن إيقاف الاعمال العدائية من خلال وقف فعال لاطلاق النار في كمبوديا هو رغبة حقيقية لدى الشعب الكمبودي والحكومة الوطنية لكمبوديا وكذلك لدى المقاومة الوطنية الكمبودية . إذ أنهم ضحايا العدوان والاحتلال الاجنبيين . إلا أن وقف اطلاق النار ينبغي أن يكون جزءا من حل شامل للمشكلة اذا اريد له أن يكون دائما ، ولن يصبح فعالا إلا عندما تتسلم زمام الامور سلطة ادارية مؤقتة ، ويصبح وجود آلية مراقبة دولية تابعة للأمم المتحدة وقوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلم امرا نافذا .

إننا ننتهز هذه الفرصة لنجدد دعمنا الثابت والصريح لموجز النتائج التي توصل إليها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . ونناشد جميع البلدان المحبة للسلم والعدل أن تواصل دعم تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبودية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن كمبوديا وموجز استنتاجات الأعضاء الخمسة . ولا شك في أن هذه البلدان ، ان فعلت ذلك ، ستحقق اسهاما قيما ليس فقط في انجاز القضية العادلة للشعب الكمبودي بل كذلك في صيانة السلم والامن العالميين .

تذييل

مقتطفات من "فرقة العمل المعنية بالارهاب
والحرب غير التقليدية" - لجنة بحوث الحزب
الجمهوري - مجلس نواب الولايات المتحدة ،
٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠

"... لقد تحقق الوزع الحالي للقوات الفيتنامية في كمبوديا على مرحلتين . تحققت المرحلة الاولى في اثناء "الانسحاب" الذي حصل في اواخر عام ١٩٨٩ . وقد ظلت وحدات رئيسية تابعة للجيش الشعبي الفيتنامي وبضع وحدات فرعية ملحقه في مواقع استراتيجية حساسة وتضمنت المرحلة الثانية عملية ما زالت مستمرة لادخال وحدات صغيرة إلى كمبوديا لتعزيز المواقع والحاميات في منشآت عسكرية رئيسية . ومن هناك ، توزع الوحدات الفرعية التابعة للجيش الشعبي الفيتنامي ، لوحدها أو مع قوات فرعية ملحقه من القوات المسلحة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، على مواقع وحاميات صغيرة في الريف ، وتقوم بالتدريج بتوسيع المنطقة التي تسيطر عليها هانوي وتنفذ نزوح السكان الريفيين

"ان الوزع الحالي لقوات الجيش الشعبي الفيتنامي والقوات الكمبوتشية الملحقه يدار من مقر فيلق في جنوبي شرقي مقاطعة بورسات حيث يوزع ٧ ٠٠٠ جندي من جنود الجيش الشعبي الفيتنامي . وفي اوائل آذار/مارس ١٩٩٠ ، كان تحت إمرة مقر الفيلق ما يتراوح تقريبا بين ٩٧٠ ٤٦ و ٣٧٠ ٤٥ من جنود الجيش الشعبي الفيتنامي .

"أما أجزاء كمبوديا التي يسيطر عليها الفيلق فتقسم إلى نسقين استراتيجيين : الامرية الغربية وهي النسق الاستراتيجي الاول ، ويقسم إلى جبهتين . الجبهة الشمالية مخصصة لمقاومة المناضلين الاحرار الذين يعملون من تايلند . والجبهة الجنوبية مخصصة لتأمين خطوط الاتصالات الرئيسية من فيت نام الجنوبية والخط الساحلي الكمبودي . والنسق الاستراتيجي الثاني هو الامرية الشرقية المخصصة للسيطرة على كمبوديا الداخلية ولاسيما النقل البري والنهري .

"لقد بقي هيكل القيادة هذا سليما حتى في اثناء ذروة "الانسحاب"
الغويتنامي . والحقيقة ، ظل مقر الفيلق والجنود الذين يقارب عددهم ٧٠٠٠
داخل كمبوديا إلى وقت متأخر من عام ١٩٨٩ ، مع سيطرة على الجبهة الشمالية
للسنق الاستراتيجي الاول تحققت بواسطة فوجين "خلفيين" من الجنود
الغويتناميين (تألف الفوج الاول من ٢٠٠ جندي والفوج الثاني من ٢٠٠٠
جندي) . ويسيطر هذان الفوجان بدورهما على ثلاث فرق من وحدات القوات المسلحة
لجمهورية كمبوتشيا الشعبية (الفرقة ٢٨٦ ، والفرقة ٥ ، والفرقة ٨) مع
عناصر أساسية من الجيش الشعبي الغويتنامي ، وكذلك على فرقتين من وحدات
القوات الكمبوتشية (الفرقة ١٩٦ والفرقة ٤) مع عناصر من القوات الخاصة
التابعة للجيش الشعبي الغويتنامي فقط ، كلها موزعة على طول الحدود
التايلندية . وقد تحققت السيطرة على الجبهة الجنوبية في السنق الاستراتيجي
الاول من خلال فوج واحد من الافواج "الخلفية" من الجيش الشعبي الغويتنامي
(٥٠٠٠ جندي متخصص بالأمن الداخلي) . وقد سيطر هذا الفوج أيضا على فرقتين
من وحدات القوات الكمبوتشية تحتويان على عناصر أساسية من الجيش الشعبي
الغويتنامي موزعة على طول نهر تونلي . وخلال "الانسحاب" ، تم تحقيق السيطرة
على السنق الاستراتيجي الثاني من خلال فوجين من الجيش الشعبي الغويتنامي
(يتألف كل منهما من ٢٠٠٠ جندي) في مقاطعة كومبونغ شام الشرقية قرب الحدود
الغويتنامية . وقد تم الحاق فرقة من وحدات القوات الكمبوتشية مع وحدة
أساسية من الجيش الشعبي الغويتنامي في مركز المقاطعة تم الحاقها بهذه
القوة . وبالإجمال ، ظل ما يقارب من ٢٧٠٦٠ جنديا في حالة الوزع هذه فسي
كمبوديا عندما استكمل "الانسحاب" . "
